دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي:
دراسة حالة الانتخابات التونسية عام ٢٠١٩

أ.م.د. منى جلال عواد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq

فاطمة عيال طعان
طالبة دراسات عليا- جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
fofa.ayal94@gmail.com

علي نجم العبدالله
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/ مكتب الانبار
Ali.n.abdullah30@gmail.com

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٥/١٧ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/٩/١٣ تاريخ النشر:٢٠٢١/٦/٣١

الملخّص:

تعدُّ آلية الانتخابات بوضوح لافت, أداة سياسية لتوظيف البناء المؤسّساتي وتوجيه الحياة السياسية, وتشكيل المشهد السياسي, وتكوين المشهد الحزبي, وكان ذلك بتصميم قوانين انتخابية, إذ مثلت الانتخابات في التاريخ السياسي التونسي المؤشر لتحولاته البطيئة منها والمتسارعة, فعادةً ما كانت المحطات الانتخابية في تونس تالية, أو سابقة, أو متزامنة, مع مراحل سياسية مهمة مترافقة مع تعديلات تشريعية أو دستورية بوجه عام, وكان للقوى السياسية الاسلامية منها والعلمانية دورُ محوريُ وايجابيُ بسبب التوافقات السياسية بين النخب السياسية الحاكمة بتونس للوصول بالبلاد إلى التداول السلمي للسلطة وعدم الدخول في نزاعات داخلية لا تحمد عقباها, فضلاً عن, الموقف المسؤول والواضح لمنظمات المجتمع المدني المتمثلة ((بالرباعي الراعي للحوار الوطني)) نحو تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين, وبصدور نتائج الانتخابات التونسية عام ٢٠١٩ دخل المشهد السياسيّ والمؤسساتيّ التونسيّ طورًا جديدًا تبدلت فيه الكثير من المعادلات السياسية التي ظلت قائمة منذ الثورة التونسية (١٧كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠), وتعدّ الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٩ محطة مفصلية في مسار التحول الديمقراطي, وترسيخ مبدأ التداول السلمي على الحكم والاحتكام لصندوق الاقتراع, لاختيار من يحكم البلاد.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات, التحول الديمقراطي, مبدأ التداول السلمي, الدستور.

The role of elections in solidifying the process of democratization:
a case study of Tunisian elections in 2019

Ass.Prof. DR: Muna Jalal Awad Fatima Ayal taan

mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq fofa.ayal94@gmail.com

Ali Najem Abdullah

Ali.n.abdullah30@gmail.com

Receipt date: 5/17/2020 acceptance date: 9/13/2020 Publication date: 06/31/2021

Abstract:

The electoral mechanism is remarkably clear, a political tool for institutional construction, directing political life, forming the political scene, and forming the partisan scene. This process was through the design of electoral laws, as elections in Tunisian political history represented the indicator of its slow and accelerated transformations, so The elections in Tunisia usually coincide with important political stages, accompanied by legislative or constitutional amendments in general, Islamic or secular forces have played a fundamental role in promoting the democratic experience and the principle of the peaceful transfer of power. This led to the formation of a national consensus that would help the country not enter into political conflicts. In addition to the responsible and clear stance of civil society organizations represented ((the quadruple sponsor of the national dialogue)) towards the convergence of views among the political parties. And with the announcement of the results of the Tunisian elections for the world of 2019The Tunisian political and institutional landscape has entered a new phase in which many political equations have changed since the Tunisian revolution (17 December 2010). We can say that the presidential and

legislative elections in 2019 are considered a crucial stage in the path of democratic transformation, and promote the principle of the peaceful transfer of power via ballot boxes.

key words: elections, democratic transformation, the principle of peaceful transfer of power, and the constitution.

المقدمة:

أطاحت الثورة التونسية (١٧كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) نظام حكم الرئيس الراحل (زين العابدين بن علي), في (١٤كانون الثاني/يناير ٢٠١١) تحت شعار «ارحل»، متوجة مرحلة التململ الاجتماعي والاضطرابات في الجهات الداخلية للبلاد التونسية، ورافضة جميع أشكال القهر والظلم والحيف الاجتماعي الذي يعانيه معظم سكان البلاد، فضلاً عن تفاقم مشكلة البطالة في صفوف الشباب أصحاب الشهادات العليا, ومنذ ذلك الحين، تعيش البلاد تحت واقع التحول الديمقراطي الذي شهد وضع المجلس الوطني التأسيسي المنتخب (٢٣تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١), ليضع دستورًا جديدًا للبلاد عام ٢٠١٤, فضلًا عن, آلية الانتخابات التي تشكل أداة مشروعة ومقبولة من أجل تحقيق التحول الديمقراطي تحوّلاً سلميًّا, إذ إنها تعمل على نقل رغبات وتطلعات افراد المجتمع إلى النخب السياسية كي يتسنى تحويلها إلى قرارات سياسية تخدم الصالح العام, وشهدت الدولة التونسية انتخابات رئاسية وتشريعية عام ٢٠١٩, في سبيل الحفاظ على مكتسبات الثورة التونسية (١٧كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠), ثم العمل على إرساء مبدأ التحول الديمقراطي.

أهمية البحث:

أن لتونس أهمية ومكانة بارزة في ثورات الربيع العربي بعد عام ٢٠١١, فضلًا عن تناول الانتخابات الرئاسية والتشريعية وهي التي تعدٌ ثاني انتخابات منذ إقرار الدستور الجديد عام ٢٠١٤ لكونها تعزز مسار التحول الديمقراطي للبلاد.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من سؤال محوري ومهم يتمثل بالآتي: كيف ساهمت آلية الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي مع التركيز في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية عام ٢٠١٩؟ وكيف أخذت القوى السياسية بمبدأ التناوب على السلطة تناوبًا سلميًّا؟.

فرضية البحث:

الإجابة المفترضة عن سؤال البحث الرئيس تتمثل بأن تعزيز التوجه نحو انتخابات حرة ومنظمة على أنّها أساس للتداول على السلطة, وعلى أساس دستوري منظم وسلمي قائم على مبدأ تناوب السلطة بين النخبة الحاكمة التونسية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٩, من أجل ترسيخ التحول الديمقراطي في تونس.

منهج البحث:

ولمحاولة إثبات الفرضية مع مراعاة مشكلة البحث نستخدم المنهج التاريخي, ومنهج التحليل النظمي من أجل توضيح مسار الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٩ في تونس.

هيكلية البحث:

قُسَّيم على ثلاثة مباحث, في المبحث الأول سنتناول الانتخابات والتحول الديمقراطي : دلالات مفاهيمية في مطلبين, المطلب الأول نتناول فيه الانتخابات: المفهوم –أنواع الأنظمة الانتخابية, أما المطلب الثاني فخُصَّص لبحث التحول الديمقراطي: المفهوم– الاسباب, أما المبحث الثاني سنتناول فيه التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب– المؤشرات, في مطلبين, المطلب الأول: سنتناول فيه اسباب التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١, أما المطلب الثاني نتناول فيه مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١, أما المبحث الثالث فخُصَّص لبحث دور الانتخابات في ترسيخ التحول الديمقراطي في تونس عام ٢٠١٩, في ثلاثة مطالب, المطلب الأول سنتناول

فيه الانتخابات الرئاسية التونسية عام ٢٠١٩, والمطلب الثاني الانتخابات التشريعية التونسية عام ٢٠١٩ والمطلب الثالث: رؤية مستقبلية.

المبحث الأول: الانتخابات والتحول الديمقراطي: (دلالات مفاهيمية)

المطلب الأول: الانتخابات: المفهوم- أنواع الأنظمة الانتخابية

أولاً: مفهوم الانتخاب

الانتخاب في اللغة العربية يعني "الاختيار والانتقاء, وهي طريقة لاختيار الأشخاص لتولي مناصب معينة عن طريق اختيارات الناخبين, أي: المؤهلين للتصويت بموجب قواعد وإجراءاته النظام الانتخابي, وتكون الانتخابات مباشرة عندما تمنح أصوات الناخبين إلى المرشحين للمنصب وتكون غير مباشرة عندما يختار الناخبون أولًا الممثلين والمندوبين الذين يختارون بعدئذٍ من المرشحين لتولي المنصب, وقد تكون الانتخابات واحدة, أو متعددة بحسب إذا ما كانت الانتخابات لملء وظيفة واحدة (مثل انتخاب عضو في مجلس العموم من دائرة واحدة) أو انتخاب عدة مرشحين في مؤتمر حزب العمال في بريطانيا, وبعض الانتخابات المحلية في المملكة المتحدة, والولايات المتحدة، على سبيل المثال"[١].

وتعدٌ الانتخابات ((الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة السياسية, أما مفهومها العام فتعدٌ الانتخابات ببساطة الحقوق المكفولة للمواطن في الدولة التي تجري فيها الانتخابات في حرية اختيار من يتحدث نيابة عنه كمواطن سواء أكان فردًا, أم جماعة في البرلمان والمجالس التمثيلية, ويتمّ ذلك وفق طرق وأساليب يحدّدها قانون خاصّ يسمّى قانون الانتخابات, إذ يتمّ بموجبه تحويل الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد مخصّصة للأحزاب والأشخاص الفائزين ضمن العملية الانتخابية))[٢].

ثانيًا:- أنواع الأنظمة الانتخابية

يقصد بأنواع الأنظمة الانتخابية الأساليب والقواعد التي يتمّ بموجبها إجراء الانتخابات.

١- نظام الانتخاب الفرديّ

يكون نظام الانتخاب الفردي ((عندما لا يختار الناخب في الدائرة الانتخابية إلّا مرشحًا واحدًا فقط, من المرشحين في الدائرة الانتخابية, إذ يتمّ تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيًا, وتنتخب كل دائرة انتخابية نائبًا واحدًا فقط, ويطلق على نظام الانتخاب الفرديّ أسم "نظام الفائز الأول" وهو نظام انتخابي يستخدم في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد, ويمكن أن يكون المرشحون حزبيّين أو مستقلّين, فيصوت الناخبون لمرشح واحد فقط, والمرشح الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يفوز بالمقعد, ولا يتوجب على المرشح الفائز الحصول على أكثر من نصف الأصوات))[٣].

أ- نظام الانتخاب الفرديّ بالأغلبية النسبية ((على دور واحد)), وفيه تُعَرف نتيجة الاقتراع من الدور الأول من دون أيّ إعادة, ولهذا وصف بأنه يتمّ على دور واحد, وهذا النظام مطبق في الكثير من دول العالم.

ب- نظام الانتخاب الفرديّ بالأغلبية المطلقة ((على دورين)), وتعدُّ الأغلبية المطلقة هي الأغلبية التي تعادل أكثر من نصف الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الدائرة الانتخابية ((٥٠%+١)), وبناءً على ذلك فإذا حصل مرشح في دائرة انتخابية ما على هذه الأغلبية فاز بمقعد البرلمان المخصّص لهذه الدائرة, ويعدُّ المرشح فائزًا في الانتخابات في الدور الأول إذا حصل على نصف عدد الأصوات زائد صوت واحد في الأقل, وكذلك يكون المرشح فائزًا في الدور الثاني إذا حصل على الأغلبية النسبية في الدور الثاني, ويسمح هذا النظام للناخبين بالاختيار بين مرشحين عدّة في الدور الأول, ويعمل على استبعاد المرشحين الأقل أصواتًا من انتخابات الدور الثاني, وعلى ذلك فإنّ الترشيحات محظورة في الدور الثاني.

٢- نظام الانتخاب النسبيّ

التمثيل النسبيّ يعني ((إعطاء كل حزب أو تجمع يمثل رأيًا أو اتجاهًا معينًا عددًا من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية))[٥].

يعتمد نظام الانتخاب النسبيّ ((على مبدأ القوائم الحزبية, ويتمثل جوهر النظام الانتخابيّ النسبيّ بحصول القائمة النسبية على عدة مقاعد في البرلمان يعادل نسبة تأييدها في الانتخابات, إذ يساهم نظام الانتخاب النسبيّ في تعزيز قوة الأحزاب والتعددية الحزبية, ذلك أن التصويت يكون للقوائم الحزبية, بما تحمله من برامج سياسية, وما ترفعه من مقترحات وتصوّرات, فالحزب وبرنامجه, لا الأفراد وقدراتهم, هما في صلب عملية اتخاذ قرار التصويت لدى الناخبين))[٦].

٣- نظام الانتخاب المختلط

يقوم نظام الانتخاب المختلط ((على مبدأ المزج بين نظام التمثيل بالأغلبية ونظام الانتخاب النسبي, إذ يجري فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية متعددة بعضها قائم على التمثيل النسبي والبعض الآخر على التمثيل بالأغلبية, غير أن نظام الانتخاب المختلط لا يحقق العدالة بين الدوائر الانتخابية المختلفة كونه يحدّ معياريين مختلفين ضمن الإطار الجغرافي الواحد للدولة, وإن النظم الانتخابية المختلطة يمكن أن تتعدد إلى ما لا نهاية لأنها ترتكز على جرعات مختلفة من نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية, وعادةً الدول التي تمزج بين التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية تكون أقرب إلى التمثيل النسبي))[٧].

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي: (المفهوم- الأسباب)

أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي

يستعمل مصطلح التحول في اللغة العربية "ليصف بنسبة مئوية، وصف انتقال نسبيّ للدعم من حزب سياسيّ إلى آخر بين ناخبي دائرة انتخابية واحدة أو مجموعة دوائر انتخابية أو القطر كلُه, إذ إن التحول من حزب إلى أخر محسوبة بأخذ النسبة المئوية من الاقتراع الذي خسره حزب مقارنة بالانتخاب السابق وإضافته إلى حصة النسبة المئوية التي كسبها الحزب الآخر منذ تلك الانتخابات ثم تقسيم النتيجة على اثنين لمنع التحول إلى الحزب الثاني"[٨].

يعني تعريف التحول اصطلاحًا ((وجود مرحلة وسط بين نظامين, أي ولوج مرحلة التحول بالمرور بعملية تفكك وانهيار النظام التسلطي, وصولًا إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي, وذلك عن طريق آليات ديمقراطية))[٩].

ويعدُّ التحوّل الديمقراطي ((عملية تغيير ثوري على كل الأصعدة والنواحي, ولمصادر التسلط وقلع لمؤسسات الاستبداد السياسي, فضلًا عن, أنه عملية تراتبية تتطلب العمل أفقيًا وعموديًا, ومناورة على كل الجهات وتحشيد ثقافي واجتماعي وتوظيف اقتصادي, ورسم سياسات وتعميم قرارات))[١٠].

وبعبارة أخرى, ((إن التحول الديمقراطي يطرح من الناحية العلمية أحد الاختيارين: أما "التدرج" وذلك بالعمل, من جهة على فسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن, والقيام من جهة أخرى بديمقراطية الدولة بالانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات وإطلاق الحريات... إلخ, وإما سلوك طريق آخر – غير سبيل التدرج – وذلك, وإما بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية, وإما بإزاحته من طرف هذه القوى نفسها, والمشكل في هذا الاختيار الأخير (الإزاحة) هو أن القوى الديمقراطية لا تتمكن عادةً من إسقاط الحكم إلا إذا تحوّلت إلى قوى "غير" ديمقراطية, كأنْ تتحول إلى قوى منظمة تنظيماً سرّياً ثورياً (عسكري الطابع), أو إلى قوى عائمة هائجة غير منظمة, في صورة تحرك جماهيري واسع وعصيان مدني... الخ))[١١].

ثانيًا: أسباب التحول الديمقراطي

هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تحول ديمقراطي حقيقي.

١- الإخفاق السياسيّ

استندت النخبة السياسية الحاكمة في العالم العربي إلى شرعية القوة عمومًا لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها, لكنها حاولت، إلى جانب ذلك، بناء تلك الشرعية سياسيًا وبعيدًا عن العنف المادي ما أمكن, إذ عمّق من واقع هذا الإخفاق السياسي العام، الفشل

والاخفاق الذريع في إنجاز الحدود الدنيا البدائية من التنمية السياسية الديمقراطية، الأمر الذي لم يتح معه لهذه النخبة التعويض عن خسارة شرعيتها الوطنية والقومية بشرعية ديمقراطية دستورية, لذا فإن ظرفية الإخفاق والانسداد السياسي تؤسس شروطًا وأسبابًا تحتية لقيام عملية التحول الديمقراطي بوصفها عملية سياسية سلمية لا تهدّد سلطة النخب الحاكمة بالتقويض الفوري والمباشر(١٢).

٢- نخبة مناضلة

يبدأ التحول الديمقراطي عندما تقرر فئة صغيرة نسبيًا من النخبويين, في مراحل تاريخية شهدت تغيرًا أساسيًا بقبول التعدد السياسي, وخوض صراعاتها سلميًا في إطار قوانين وإجراءات ديمقراطية, ويأتي الاختيار ذرائعيًا براغماتيًا, لأن النخبة تدرك أن ثمن محاولة إخضاع منافسيهم السياسيين يفوق كلفة التسامح معهم؛ لذا فإن بروز تلك النخبة ذات الثقافة السياسية يغني عن نقل تلك الثقافة إلى الجماهير, فهي قادرة على صناعة الرأي العام والتأثير في أفراد المجتمع لصالح مطالبهم بالتحول الديمقراطي(١٣).

٣- بناء ثقافة سياسية ديمقراطية

إن تطور المجتمع المدني وانتعاشه وثقافته ومنظماته ومطالبه, وهو ما يشكّل جوهر عملية الاحياء التي تتم على هامش الخروج من الأزمة الفكرية الطاحنة التي مرت بها العقائد الكلاسيكية السابقة وهي التي ارتبطت بصراعات الحرب البارة عام ١٩٩١, ومن خلال تبلور النظم والقيم الفكرية الجديدة المتمحورة حول المجتمع المدني, وحقوق الإنسان, وانتشار الوعي بأهمية المبادئ الديمقراطية وبقيم المواطنة لدى أوساط كثيرة من المثقفين ونشطاء المجتمع السياسي في انحاء العالم كافة, وعليه فإن لوسائط الاتصال الحديثة التي أدخلتها ثورة المعلوماتية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) دورًا مركزيًا في هذا الانتشار الواسع للقيم, والأفكار الجديدة, فضلًا عن تصاعد وتيرة الطلب على الانخراط في العالم والمشاركة في معايير الحضارة المدنية الصاعدة(١٤).

٤- الضغط الدوليّ

يتضمّن الضغط الدوليّ والتدخل الخارجي صورًا متعدّدة, منها الضغوط الدبلوماسية والاستخباراتية المختلفة, والأدوات الاقتصادية المشروطة, وكذلك التدخل العسكري المباشر لتغيير نظام الحكم السياسيّ التسلطيّ, من أجل فرض عملية التحول الديمقراطي(١٥).

يُلحَظ ممّا تقدم, أنّ الانتخاب آلية إجرائية تؤدي إلى تركيز نظام الحكم الديمقراطي وترسيخه الذي يقوم على أسس العدالة والحرية, ومبدأ التداول السلميّ على السلطة.. وغير ذلك.

المبحث الثاني:- التحول الديمقراطي في تونس: (الأسباب-المؤشرات)

المطلب الأول: أسباب التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١

يمكن توضيح, الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي التونسي بعد عام ٢٠١١ بالآتي(١٦):

١- الحكم الفرديّ عن طريق الصلاحيات والسلطات التي منحها لرئيس الجمهورية, فرئيس الجمهورية هو الذي يعين أعضاء الحكومة, ويرقي القضاة ويعينهم, ويرأس المجلس الأعلى للقضاء, ويعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري, وعليه ينهي مبدأ الفصل بين السلطات, ويسحب من السلطة التشريعية والسلطة القضائية جوهر وظائفهما, ووسائل الدفاع عن اختصاصهما.

٢- إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية, إذ يُلحَظ أنّ المشاركة في الانتخابات في الأعوام ١٩٨٩, ١٩٩٤, ٢٠٠٤, لم تُحِدث تغييرًا جوهريًا في وضع الحريات, ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية, بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية, وحجم التزوير.

وإن من دواعي أسباب التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١, يمكن إيرادها تباعًا(١٧):

١- تمثل في انفراد الجهات الساحلية بمسؤولية صنع القرار من دون تشريك الجهات الداخلية؛ إذ تعاقب على الاضطلاع بهذه المسؤوليات في الحكومات السابقة التي استعان بها الرئيس الراحل (الحبيب بورقيبة), ١٣٧ وزيرًا في مختلف الاختصاصات ينتسبون إلى الجهات الساحلية ومنها ((تونس الكبرى, وسوسة, والمستنير)), موطن ميلاد الرئيس الراحل (الحبيب بورقيبة)؛ فحين لم يزد نصيب الجهات الداخلية ((سيدي بوزيد, والقصرين, وقفصة, ألخ...)) على ٢٥ وزيرًا, واللافت للاعتبار أنّ ولاية سيدي بوزيد مهد الثورة التونسية (١٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠), لم يفز واحد من أبنائها الجامعيين بمسؤولية وزارية على مدى ثلاثين عامًا في عهد الرئيس الراحل (الحبيب بورقيبة).

٢- يتعلق بإحلال الاستثمارات الاقتصادية, فإنّ حجم الاستثمارات المنجزة على مدى خمسين عامًا من عهد الاستقلال عام ١٩٥٦, يتوزع بنسبة (٨٠%) لفائدة الجهات الساحلية, و(٢٠%) فقط للجهات الداخلية, فضلًا عن, إن عدد الشركات الخاصة المستثمرة في البلاد, إذ يبلغ حجم استثماراتها (٧٨%) في الجهات الساحلية, و(٢٢%) في الجهات الداخلية.

وفي ضوء ذلك, يمكن إيضاح أن الاقتصاد المحلي في الجهات الداخلية للبلاد التونسية لا يشكو تأخرًا نسبيًا على مستوى التنمية الاقتصادية إذا ما قارناه بحال الجهات الساحلية الأوفر حظاً في البلاد, لكن يشكو أيضًا تراكم المعوقات أمام إمكان ارتقاء سلم التنمية الاقتصادية, ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن مثل هذه الوضعية الاقتصادية هي التي تؤهل الأفراد والمجموعات للمرور إلى الحركات الاحتجاجية, ولاسيما عندما تيأس من الإصلاح؛ إذ كان اقتصاد الجهات الداخلية هو اقتصادًا زراعيًا متأزمًا ونموذجًا للتنمية الزراعية, اعتمد التكيف المروري حتى وصل إلى الحدّ الذي يتغلب ضده إهدار الماء, واستنزاف التربة, وقطاع صناعيّ عصريّ ضعيف جدًا, وهامشي وفي تراجع, ونشاط خدميّ لم يستطع أن يشكّل عاملًا حاسمًا في رفع نسق النموّ

الاقتصاديّ في الجهات الداخلية, على الرغم ممّا اتسّمت به الخدمات التجارية من حيوية نسبية, وهو ما زاد المشهد قتامة؛ إذ أفضى إلى الانخراط في عملية التغيير والإصلاح السياسي في البلاد منذ عام ٢٠١١[١٨].

وعرفت تونس انتفاضات عدّة مثل أحداث قفصة في ((٢٧كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٠)), وأحداث انتفاضة الخبز في ((كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٤)), وأحداث مدينة سيدي علي بن عون في (تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٥), وأحداث انتفاضة الحوض المنجمي في ((٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)) وأحداث انتفاضة بن قردان في ((١٠-٢٣آب/ أغسطس عام ٢٠١٠)), وعليه بدأت الثورة التونسية في ((١٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)) وكانت لها دوافع اقتصادية بالأساس؛ إذ كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية في المناطق, أو الجهات الداخلية الفقيرة تسببّت بحدوث احتجاجات اجتماعية, عندما أصبحت حاشية الرئيس الراحل (زين العابدين بن علي) تُكَّدس الثروات وتستولي على المال العامّ من عقارات وشركات, فضلًا عن, تدجين الحياة السياسية عن طريق الرقابة الأمنية المكثفة لكلّ نشاط سياسيّ معارض؛ ولو بسيط زاد في تضييق هامش الحريات, وبعد ذلك إقصاء المجتمع التونسيّ عن المشاركة السياسية[١٩].

وعليه, شملت ديناميات الاحتجاج الاجتماعيّ في الداخل التونسيّ مسيرات واعتصامات غالبًا ما كانت تُقمَع بشدّة, وهو أمر لم يؤدّ إلا إلى المزيد من التعبئة الجماهيرية, وهو ما تكرّر في ولاية القصرين في انتفاضة عام ٢٠١٠, وبطبيعة الحال فإنّ الثورة التونسية (١٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠), بدأت في مدينة سيدي بوزيد المتمثلة إلى حدّ ما للداخل السياسيّ والاقتصاديّ وامتدّت إلى تونس العاصمة, وباتت أطر الثورة وشعاراتها, من قبيل "أرحل" و "الشعب يريد إسقاط النظام", شهيرة على نحو أسطوريّ؛ إذ شاركت الاحتجاجات الاجتماعية المحلية في المرحلة ٢٠٠٨-٢٠٠٩, الثورة التونسية (١٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠), في الإطار العريض الجامع المتمثل في

محاربة الفساد السياسيّ, والمحسوبية على مختلف الصُعُد, فضلًا عن, أنّ الشعارات الأولى في الداخل ركّزت على المعنى "أعطونا وظائف وتوقفوا عن سرقتنا"[٢٠].

فحادثة إحراق (محمد البوعزيزي) لنفسه في (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠), احتجاجًا على منعه من كسب لقمة العيش الحادثة التي تحولت إلى لهب, وقطّعت أوصال النظام السياسيّ السابق في أقلّ من شهر، هرب الرئيس الراحل (زين العابدين بن علي) أو وقع تهريبه لا يهمّ, المهم هو بقاءه شخصًا أو بصفة نُظام حكم لم يَعُدْ مرغوبًا فيه, ولأول مرة يتّحد أفراد الطبقة الوسطى مع أفراد الطبقة الفقيرة والمهمشة من أجل الإطاحة بنظام حكم لم يَعُدْ له أيُ مبرر للبقاء؛ إذ كان مشهد التلاقي بين مختلف الفئات التونسية من موظفين, ومثقفين, وعمال, وعاطلين من العمل, من أجل إنجاز هدفين أساسيين؛ وهما توفير الشغل (الكرامة) وحرية التعبير[٢١].

وفي ضوء ذلك, أنّ استشهاد (محمد البوعزيزي) ليس ثورة على النظام السياسيّ السابق في عهد الرئيس الراحل (زين العابدين بن علي) وحده؛ بل عبارة عن جرح عميق عاشه الشباب التونسيّ الذين كانوا يتجرّعون الذلّ في الجامعة للحصول على شهادة ظنًا منهم أنّها ستمكنهم من العيش الكريم، فاكتشفوا في الغاية أن ذلهم لمن استعبدهم في الجامعة كان من غير فائدة؛ لأن الشهادة لم تعد كافية للعمل بل لا بد من ذل لا نهاية هو عين الفساد السياسي, وتلك هي دلالة انطلاق الثورة الشعبية (١٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠) من أقل مناطق البلاد تأثرًا بالاستعمار الثقافي, وخضوعًا للنماذج التي يدعو إليها بعض النخب التي هي أكثر فسادًا من قيادات الحزب الحاكم ((التجمع الدستوري الديمقراطي)) سابقًا[٢٢].

وكانت الاحتجاجات الجماهيرية التونسية هي ردّة فعل عفوية على واقع محتقن, بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد الممنهج, ومن اللافت أن المطالب كانت في بداياتها متواضعة بمقياس الحركة, إذ لم تتجاوز المطالبة بمزيد من الحريات ومحاربة الفساد السياسيّ, لكن ما لبث سقفها أن ارتفع في مواجهة القمع الشديد الذي مارسه النظام

التسلطيّ في عهد الرئيس الراحل (زين العابدين بن علي), لتصل إلى حد المطالبة بإسقاط نظام الحكم السابق, من أجل الشروع بعملية الإصلاح السياسي, وتدشين العمل بالتحول الديمقراطي بعد عام ٢٠١١[٢٣].

المطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس بعد عام ٢٠١١

أولًا:- مبدأ التداول السلمي للسلطة

بعد مغادرة الرئيس الراحل (زين العابدين بن علي), البلاد في ((الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١)), استقرّ الرأي على الالتزام بنصّ دستور عام ١٩٥٩, في ما يخص عملية نقل السلطة, وفي هذا السياق أعلن الوزير الأول (محمد الغنوشي) تولّيه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة, استنادًا إلى الفصل (٥٦) من دستور عام ١٩٥٩ الذي ينصّ على أن "لرئيس الجمهورية إذا تعّذر عليه القيام بمهامّ الرئاسة بصفة وقتية أن يفوّض بأمر سلطاته الوزير الأول, ما عدا حق حل مجلس النواب", إذ أثار هذا الإسناد الدستوري في حينه جدلًا قانونيًا واسع النطاق حسمه المجلس الدستوريّ بنفيه استقالة الرئيس, أو بتفويضه سلطاته إلى الوزير الأول, الأمر الذي أدى لاحقًا إلى الانتقال إلى أعمال نص الفصل (٥٧) من الدستور لعام ١٩٥٩, وعليه مباشرة رئيس مجلس النواب مهامّ رئاسة الدولة لمدة زمنية مؤقتة حدّدها الدستور التونسي عام ١٩٥٩ ((ما بين ٤٥ و٦٠ يومًا)), هكذا شغل رئيس مجلس نواب ((محمد فؤاد المبزع)) مقعد رئيس الجمهورية, وهذا التطور أنهى مبكرًا الجدل حول إدارة المرحلة الانتقالية, وسمح لـ((محمد فؤاد المبزع)) بتكوين الحكومة الأولى التي عهد برئاستها إلى ((محمد الغنوشي)) في (١٧كانون الثاني / يناير عام ٢٠١١), إلا أنّ الاحتجاجات الشعبية أدى إلى تقديم استقالته في (٢٧ شباط / فبراير ٢٠١١), وبعد ذلك أوكل الرئيس المؤقت آنذاك ((محمد فؤاد المبزع)), إلى ((محمد الباجي قايد السبسي)) بتشكيل الحكومة الثانية[٢٤].

وبناءً على ذلك, انطلق مسار التحول الديمقراطي بعد الإطاحة بنظام حكم الرئيس الراحل ((زين العابدين بن علي)), ببعث ثلاث لجان باشرت عملها قبل أن يقع إصدار

مراسيم قانونية خاصّة بها في ((شباط / فبراير عام ٢٠١١)), " اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة في المدة من ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ إلى زوال موجبها", و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد", و "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" في ((١٨شباط / فبراير ٢٠١١)), وكان مهمتها وضع الأسس القانونية لإجراء الانتخابات, ومن أهم قراراتها إصدار قانون انتخابي يعتمد نمط اقتراع على القوائم المغلقة بالتمثيل النسبيّ مع أكبر البقايا, والتناصف العمودي بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية, فضلًا عن, إقصاء المشرفين على حزب ((التجمع الدستوري الديمقراطي)) الحاكم سابقًا, عن المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ((٢٣ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠١١)), وذلك وفقًا للفصل (١٥) من القانون الانتخابي(٢٥).

وفي هذا الجانب, تميزت النصوص الانتخابية الكبرى وهي التي شملت المرسوم ((٢٧ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١)) المتعلق بأحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات, والمرسوم ((٣٥ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ١٠أيار/ مايو ٢٠١١)) المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي, بحثياتها التي استجابت لمخرجات المرحلة الانتقالية عام ٢٠١١, فاستوعبت دلالات إعادة تأسيس القانون الانتخابي خلفية ومقومات, فورد في ديباجة المرسوم ((٣٥ لسنة ٢٠١١)) المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي "قطعًا مع النظام السابق المبنيّ على الاستبداد, وتغييب إرادة الشعب بالبقاء غير المشروع في السلطة وتزوير الانتخابات, ووفاءً لمبادئ ثورة الشعب التونسي الهادفة إلى إرساء مشروعية أساسها الديمقراطية والحرية والمساواة, والتعددية والتداول على السلطة, وانطلاقًا من إرادة الشعب التونسي في انتخاب مجلس وطني تأسيسي يتولى وضع دستور جديد للبلاد,...."(٢٦).

وفي ضوء ذلك, يمكن إيضاح, أن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ((٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١)), مثلت أول فرصة حقيقية لتشكيل المشهد السياسيّ التونسي بموجب موازين القوى في الشارع التونسي؛ إذ حقق حزب حركة النهضة الإسلامي فوزًا كبيرًا بحصوله على تسعة وثمانين مقعدًا برلمانيًا متقدمًا على حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي حلّ ثانياً بتسعة وعشرين مقعدًا, وحزب العريضة الشعبية حل ثالثًا بستة وعشرين مقعدًا, وحزب التكتل من أجل العمل الحريات صاحب المرتبة الرابعة بعشرين مقعدًا, يليه الحزب الديمقراطي التقدمي بستة عشر مقعدًا, وعليه أضطر حزب حركة النهضة الإسلامي الدخول في مشاورات مع الأحزاب من أجل تشكيل ائتلاف حاكم يحظى بقاعدة برلمانية مريحة, وسند سياسيّ واسع, وانتهت المشاورات بتشكيل ائتلاف حكوميّ برلمانيّ رئاسيّ بين القوى السياسية الفاعلة؛ إذ تولى حزب حركة النهضة الإسلامي رئاسة الحكومة الأولى في شخص أمينها العامّ السابق (حمادي الجبالي), في (٢٤كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١– ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٣), ثم (علي العريض) لرئاسة الحكومة الثانية, في (١٣آذار/ مارس ٢٠١٣– ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤), وتولى رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ((محمد المنصف المرزوقي)) رئاسة البلاد, على حين أوكلت مهمة رئاسة المجلس الوطني التأسيسي لرئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات ((مصطفى بن جعفر)), ليطلق عليه اسم ((الترويكا)) في (١٦كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١) بوصفه تأسس بمشاركة ثلاثة أطراف حزبية لإدارة المرحلة الانتقالية بعد عام ٢٠١١[٢٧].

وبناءً على ذلك, يحسب للائتلاف الحاكم ((الترويكا)) وجميع الفاعلين السياسيين, والكتل البرلمانية في المجلس الوطني التأسيسي المنتخب (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) إرساء هذه المنظومة القانونية التي أسهمت في تدعيم عملية التحول الديمقراطي بإقراره بالانتخابات على أنّه عملية رئيسة في التداول السلميّ على السلطة,

واحترام حقّ الناخب, وحرية اختياره بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في (١٨نيسان/أبريل ٢٠١١)[٢٨].

في ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدنيّ تلك الفاعلة سياسيًا, وشعبيًا, وتنظيميًا؛ ولاسيما ((الاتحاد العام التونسي للشغل عام ١٩٤٦)), و ((المنظمة التونسية للأعراف عام ١٩٤٧)) و ((الهيئة الوطنية للمحامين عام ١٩٥٨)), و ((الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام ١٩٧٨))؛ إذ إنها استفادت من الحراك السياسي الذي تلا الثورة التونسية في (١٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠), فوجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه أقوى الأطراف؛ ولاسيما بعد حلّ حزب ((التجمع الدستوري الديمقراطي)) الحاكم سابقًا, واستغلّ في ذلك قوته الجماهيرية؛ إذ بلغ عدد منتسبيه نحو مليون مواطن, فقد جَمَعَ الاتحاد العام التونسي للشغل بين سياسات الشارع؛ كالدعوة إلى تنظيم التظاهرات والاعتصامات, وسياسة الوساطة لبناء التوافق, ونظرًا إلى ما للاتحاد العام التونسي للشغل من شعبية جماهيرية, عمدت الجبهة الشعبية وحزب نداء تونس للدفع به إلى المعترك السياسي في خضم الصراع المحتدم على حكومة ((الترويكا)), ولكن ((الرباعي الراعي للحوار الوطني)) نجح في تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض, لكونه راعيًا للحوار الوطني وليس جزءًا منه, وتمكن من إدارة حوار فاعل بين نحو ٢١حزبًا, وعلى أثر هذه الجهود حصل ((الرباعي الراعي للحوار الوطني)) على جائزة نوبل للسلام, نتيجة لجهوده في بناء التوافق السياسي بين النخبة الحاكمة, والمعارضة السياسية بتونس بعد عام ٢٠١١[٢٩].

مكّن منطق الإجماع والحوار تونس من النجاح في مسار المرحلة الانتقالية بعد عام ٢٠١١؛ وذلك بعد الأزمات التي عصفت بالبلاد في إثر عمليتي الاغتيال السياسي لكل من ((شكري بلعيد ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣)), و((محمد البراهمي ٢٥ تموز/ يونيو عام ٢٠١٣)), وإن التزام الحوار الوطني في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، وذلك بعد مبادرة ((الرباعي الراعي للحوار الوطني))، كان قد سمح باجتماع الأحزاب السياسية الممثلة

بالمجلس الوطني التأسيسي المنتخب (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) وبالتوافق على مواصلة المسار في اتجاهاته الثلاثة: الدستورية والسياسية والانتخابية, وقاد اللجوء في الحوار الوطني إلى الصيغ البديلة في ما يخص تسوية النزاعات, وذلك لحل وضعية مثيرة للنزاع(٣٠).

وإن مرحلة التحول الديمقراطي التونسي بعد عام ٢٠١١, تميزت بأربع سمات مهمة وهي (٣١):

١- لم تتخلَّ النخبة السياسية منذ الوهلة الأولى عن التوافق والائتلاف, ومبدأ الحوار مع الأحزاب السياسية الأخرى المختلفة معها أيديولوجيًا؛ فنجحت في تجنيب البلاد مزالق ومآزق كبيرة.

٢- ظلّ الصراع والتجاذب سياسيين ومدنيين طوال الوقت؛ إذ ظلت المؤسسة العسكرية ملتزمة الحياد, وواقفة خارج المشهد السياسيّ.

٣- نجح حزب حركة النهضة الإسلاميّ في تقديم أنموذج جسد المصالحة مع الديمقراطية من جهة, ومع الاعتدال من جهة ثانية.

٤- تعاملت القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية مع مجريات الصراع بدرجة عالية من الوعي والمرونة.

ثانيًا:- كتابة الدستور التونسي عام ٢٠١٤

إنّ صوغ الدستور الجديد للجمهورية الثانية في (٢٧ كانون الثاني / يناير عام ٢٠١٤), لم يكن فعلًا فردّيًا وأمرًا فوقيًّا أو منجزًا نخبويًّا, بل كان إبداعًا جماعيًّا؛ إذ تعددت منابر الحوار في الوسائل الإعلامية والساحات العامة بخصوص مسائل خلافية شتى تتعلق بالحقوق والواجبات, وصلة الحاكم والمحكوم, وغير ذلك من المسائل, وكيفيات تمثيلها في الدستور وكان للحوار صدًى تحت قبة المجلس الوطني التأسيسي المنتخب (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١), فأمضى النواب سنتين ونصف السنة من الصراع على نصّ الدستور؛ مستحضرين مواقف المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والمنظمات

التعاونية, لما لها من ثقل شعبي, وأسهمت لجنة التوافقات التي تشكلت من رؤساء الكتل السياسية وممثلين لـ(أثنين وعشرين) حزبًا, في رأب الصراع بين الفرقاء السياسيين وبعد ذلك تحويل الاختلاف إلى وفاق, فصيغت فصول الدستور عام ٢٠١٤ مستجيبة لتطلعات جُلّ التونسيين إلى الحرية, والكرامة, والعدالة, وإلى دولة القانون والمؤسسات, وكان الإقرار بالثقة على الصوغ الختامي للدستور بنسبة (٩٢%), إذ صوت لفائدته مئتا نائب, واعترض عليه اثنا عشر نائبًا, في حين امتنع أربعة نواب عن التصويت, على نحو أخبر بإجماع شعبي والتفاف جماهيري حول هذه اللبنة المهمة من لبنات بناء صرح الدولة الديمقراطية(٣٢).

ووفقًا لذلك, ضمّ الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ مئة وتسعة وأربعين فصلًا موزُعة على عشرة أقسام, وهو يعدٌ من الدساتير الطويلة نظرًا إلى الإسهاب في إبراز بعض التفاصيل القانونية والخوض في المسائل الجزئية التي يكون موضعها في النصوص القانونية؛ إذ جاء التصويت على الدستور فصلًا ثمّ فصلًا, ثم نصًا متكاملًا في إطار الترتيبات التي نصّ عليها القانون المنظم للسلطات العامة العمومية فقد أديرت وفقًا لأحكامه المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١), وقد اتسم السياق العام الذي اكتنف عملية التصويت, بالتجاذبات السياسية والصراع الايديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين في ظل استقطاب ثنائيّ, ولم تفلح آلية التوافق إلا عن طريق ((الرباعي الراعي للحوار الوطني))(٣٣).

ثالثًا:- الانتخابات

شكّل نجاح الانتخابات في تونس مدخلًا مشرقًا للتحول الديمقراطي في العالم العربي فيضمن الدولة الوطنية؛ إذ كانت تونس الملهم للكثير من الثورات التي شهدتها, وتشهدها دول المنطقة العربية, وشكلت تونس نموذجًا متقدمًا على مستوى الأهلية للتحول الديمقراطي, ولاسيُما إزاء ثورات شعبية ذات مطالب عادلة, ولتونس خصائص

عديدة ترشحها لنجاح تجربة التحول أكثر من غيرها من دول المنطقة؛ إذ يوجد لديها مؤسسات دولة حديثة يرجع الفضل في تأسيسها للنظام السابق منذ الاستقلال عام ١٩٥٦, وطبقة وسطى فاعلة, وتجانس ثقافي وديني وأثني ساهم في إنتاج هوية وطنية متماسكة, فضلًا عن ثقافة سياسية وإطار مؤسساتي ونقابي بإمكانه تأطير المواطن التونسي, وهي تعد عوامل تعمل على دعم وتعزيز قيم المواطنة وممارستها[٣٤].

وفي ضوء ذلك يلاحظ, أن أسباب التحول الديمقراطي بتونس بعد عام ٢٠١١ تمثلت بالأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها الشعب التونسي, وان مؤشرات التحول الديمقراطي ارتكزت على مبدأ التناوب السلمي للحكم, ومن ثم العمل على صياغة دستورًا جديدًا للبلاد عام ٢٠١٤ليؤسس للجمهورية الثانية.

المبحث الثالث:- دور الانتخابات في ترسيخ التحول الديمقراطي في تونس عام ٢٠١٩

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية التونسية في ((١٥أيلول/ سبتمبر- ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٩))

إذ تمت الانتخابات الرئاسية على دورتين؛ وهما:

أولًا:- الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في ((١٥أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩))

بعد وفاة رئيس الجمهورية الراحل ((محمد الباجي قايد السبسي)), في يوم الخميس (٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٩), تمكنت النخبة السياسية التونسية مِنْ تأمين انتقال سلس, وسريع للسلطة السياسية, بموجب دستور عام ٢٠١٤, وبتأويل معقول ومقبول من جانب الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين في غياب المحكمة الدستورية؛ إذ أدى رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) سابقاً ((محمد الناصر)) القسم على أنّه رئيس مؤقت للدولة, وغيَّرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات موعد الانتخابات الرئاسية حسبما ينصّ عليه الدستور التونسي لعام ٢٠١٤, من دون اعتراضات تذكر برغم ما يوجد من ضغوط وتداخل في مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٩, وهو ما فرض على

القوى السياسية والحزبية إعادة ترتيب أجندتها للمساهمة والمشاركة في السباق الرئاسي, نظرًا إلى انعكاساته المؤكدة على الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية للانتخابات التشريعية بثلاثة أسابيع, سيمثل فرصة للمؤهلين إلى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية, في التأثير في تصويت الناخبين التونسيين في الانتخابات[٣٥].

وفي ضوء ذلك, دخلت تونس انتخابات رئاسية عقدت في ((١٥ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٩)), بعد انتهاء عملية قبول ملفات الترشح التي دامت ثمانية أيام من ((٢-٩آب/ أغسطس عام ٢٠١٩)), تلقت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سبعة وتسعين مطلبًا ترشُح لخوض الانتخابات الرئاسية؛ إذ ضمت خمسة وسبعين مرشحًا مستقلًا وأحد عشر مرشحة, وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم ((٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٩)), عن قائمة المترشحين المقبولين نهائيًا لخوض السباق الانتخابي نحو الرئاسة والمكوّنة من ستة وعشرين مرشحًا, بينهم مرشحتان, ورفض واحد وسبعين مطلبًا لافتقادها شروط الترشّح, فبدأت الحملة الانتخابية من يوم ((٢ -١٣ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٩))، ويعدّ ((١٧ ايلول/ سبتمبر عام ٢٠١٩)) آخر أجل للإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات, بعدها يتمّ إجراء دورة ثانية في ظرف أسبوعين في حال عدم حصول أيُ مرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات المصرح بها[٣٦].

يمكن إيضاح, أشارت نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية السابقة لأوانها التي جرت يوم (١٥ايلول/ سبتمبر عام ٢٠١٩), و هي التي جاءت في أعقاب وفاة رئيس الجمهورية الراحل ((محمد الباجي قايد السبسي)) في (٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٩), أنّ المرشح المستقلّ وأستاذ القانون الدستوري ((قيس سعيد)) احتل صدارة الترتيب, وحصل على نسبة تفوق ١٨% من أصوات الناخبين, وحلّ رجل الأعمال ((نبيل القروي)) ثانيًا؛ إذ حصل على نسبة ١٥% من الأصوات, بحسب النتائج الرسمية المعلنة, ويمثل مجموع أصوات الفائزين معًا إلى ٣٣%, فيما تشير النتائج الأولية حصول مرشح حزب حركة النهضة الإسلامي ((عبد الفتاح مورو)) على نسبة ١٣%

من الأصوات, جاء في ذلك إعلان ((يوسف الشاهد)) رئيس الوزراء السابق خسارته في تلك الانتخابات, وكذلك أعرب رئيس الجمهورية (محمد المنصف المرزوقي) سابقًا عن شكره للجماهير معلناً خسارته [٣٧].

ثانيًا:- الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية يوم الأحد ((١٣تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩))

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية التونسية وهي التي أظهرت تقدمًا كبيرًا للمترشح (قيس سعيد) بنسبة ٧٢.٧١% من الأصوات, على منافسه (نبيل القروي) بنسبة ٢٧.٢٩%, وفي هذا السياق ذاته حافظ (قيس سعيد) بعد فوزه على تأكيد استقلاليته والنأي بنفسه عن أيّ انتماء حزبيّ, وتأكيد التذكير بدعوته المتمثلة في ضرورة تعديل نظام الحكم القائم على المركزية, والعمل على انطلاق المشاريع السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية, من الجهات الداخلية, بآلية ترتكز أساسًا على المجالس المحلية, ويعدّ خطابه في هذا الجانب أحد الأسباب التي جلبت له نسبة معتبرة من أصوات الناخبين, ولاسيما في الجهات الداخلية المهمّشة التي تشهد صعوبات اقتصادية وضعفًا في الخدمات والبنى التحتية وسخطًا على النهج التنموي الرسمي منذ مرحلة ما قبل الثورة التونسية (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)؛ إذ راوحت نسبة المصوّتين لصالحه, في الجهات الجنوبية من البلاد ما بين ((٩٠-٩٧%)), وبصدور نتائج الانتخابات الرئاسية, دخل المشهد السياسي التونسي طورًا جديدًا, تبدلت فيه الكثير من المعادلات التي ظلت قائمة منذ الثورة الشعبية (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠) [٣٨].

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية التونسية عام ٢٠١٩

أولًا:- انتخاب رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) وأعضائه في (٦ تشرين الأول/ أكتوبر-١٣تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٩)

جرت الانتخابات التشريعية التي نظمت في يوم ((٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٩))، وهي التي أسفرت عن تشظي الخريطة الحزبية، وتصدّر حزب حركة النهضة الإسلامي قائمة الفائزين بحصوله على أثنين وخمسين مقعدًا من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها مئتين وسبعة عشر مقعدًا، يليها حزب قلب تونس بثمانية وثلاثين مقعدًا، ثم حزب التيار الديمقراطي باثنين وعشرين مقعدًا، فائتلاف الكرامة بواحد وعشرين مقعدًا، وحلّ الحزب الدستوري الحرّ خامسًا بسبعة عشر مقعدًا، وحركة الشعب سادسًا بستة عشر مقعدًا، وحركة تحيا تونس سابعًا بأربعة عشر مقعدًا، أما بقية القوائم الفائزة، حصلت على عدد مقاعد يراوح بين مقعد واحد وأربعة مقاعد لكل منها، ما يعني عدم قدرتها على تكوين كتل خاصة بها في مجلس نواب الشعب (البرلمان) القادم، واضطرار نوابها إلى الانضمام إلى كتل أخرى أو البقاء مستقلين، وبقدر ما ساعدت آلية (التمثيل النسبيّ) مع أفضل بقايا الأحزاب والائتلافات الصغيرة والقوائم المستقلة في ضمان قدر من الحضور في المشهد البرلماني السابق والجديد، وفي كل الأحوال يبقى تكوين الحكومة الجديدة بمشاركة حزب حركة النهضة الإسلامي، وحزب قلب تونس، وحركة الشعب، والتيار الديمقراطي، وحزب تحيا تونس، والمستقلين قائمًا[٣٩].

وفي يوم الأربعاء ((١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٩)) عقد مجلس نواب الشعب (البرلمان) الجلسة العامة الافتتاحية للمدة النيابية ((٢٠١٩- ٢٠٢٤))، ويتضمن برنامج الجلسة العامة الافتتاحية انتخاب رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) ونائبيه الأول والثاني كلاً على حدة بالأغلبية المطلقة للأصوات مئة وتسعة أصوات، وللإشارة يعدّ رئيس حزب حركة النهضة الإسلامي من أبرز المرشحين لرئاسة البرلمان، وتنطلق أشغال الجلسة العامة الافتتاحية بإلقاء رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) المؤقت (عبدالفتاح مورو)، كلمة افتتاحية بعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم، وأداء النشيد الوطني، وتحال أثر ذلك الجلسة البرلمانية التمهيدية إلى النائب الأكبر سنًا؛ وهو الشيخ (راشد الغنوشي) البالغ من العمر ثمانية وسبعين عامًا، وتستأنف الجلسة العامة

الافتتاحية برئاسة أكبر الأعضاء سنًا ومساعدوه بقراءة القائمة النهائية لأعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان), على النتائج النهاية التّي يُعلنها من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات؛ إذ يتولى رئيس الجلسة ومساعدوه في مرحلة أولى أداء اليمين الدستورية الآتي "أقسم بالله العظيم أن اخدم الوطن بإخلاص وأن التزم بأحكام الدستور والولاء لتونس" ثم يدعو بقية الأعضاء لأداء اليمين الدستورية بصفة جماعية [٤٠].

لذا؛ فإنه تمّ انتخاب زعيم حزب حركة النهضة الإسلاميّ (راشد الغنوشي) رئيسًا لمجلس نواب الشعب (البرلمان) التونسي المنتخب لمدة خمس سنوات, وأنّ فوزه برئاسة البرلمان سيسهل عملية تشكيل الحكومة, ولاسيما وأنه تلقّى دعمًا من منافسه حزب (قلب تونس) برئاسة (نبيل القروي), وحصد مئة وثلاثة وعشرين صوتًا من مجموع مئتين وسبعة عشرصوتًا؛ ليشغل أول منصب رسميّ منذ عودته من المنفى في لندن بعد عام ٢٠١١, عقب الثورة (١٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠), وهي التي أنهت نظام الحكم في عهد الرئيس الراحل (زين العابدين بن علي), وفي مفاجأة صوت رئيس حزب (قلب تونس) الذي يتزعمه قطب الإعلام (نبيل القروي), لرئيس حزب حركة النهضة الإسلاميّ (راشد الغنوشي)؛ إذ يشير ذلك بوضوح إلى تحالف متوقع بين الحزبين في تكوين الحكومة القادمة, وكشف أعضاء حزب حركة النهضة الإسلاميّ إلى الدخول في حوارات مع الأحزاب السياسية كافة بشأن تأليف الحكومة الجديدة[٤١].

ثانيًا:- تكوين الحكومة الجديدة للمدّة ((٢٠١٩- ٢٠٢٤))

١- تكليف (الحبيب الجملي) يوم ((١٥تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩))

كلف رئيس الجمهورية (قيس سعيد) يوم الجمعة ((١٥تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩)) الخبير الزراعي (الحبيب الجملي) بتشكيل الحكومة الجديدة في ضمن مدة لا تتجاوز شهرين بعد ما أعلن حزب حركة النهضة الإسلاميّ ترشيح الأخير لتولي المنصب؛ إذ التقى (راشد الغنوشي) رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) ليطّلع بعد ذلك على اسم المرشح بتكوين الحكومة, ومن جانبه أكد (الحبيب الجملي) أنّ مقياس اختيار أعضاء

الحكومة هو الكفاية والنزاهة مهما كانت انتماءاتهم السياسية, مضيفًا سأكون منفتحًا على القوى والأحزاب السياسية الفاعلة كافة من دون تحفظ, داعيًا المنظمات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني إلى التعاون من أجل إعداد برنامج عمل الحكومة التونسية[٤٢].

وأن رئيس الحكومة المكلَّف (الحبيب الجملي), بدأ المشاورات بشأن تكوين الحكومة القادمة, وهي التي يجريها في خضم معادلة صعبة للغاية, في ما لم تتضح أضلعها السياسية التي ستقوم عليها مستقبلًا, فضلًا عن برامجها وتوجهاتها الكبرى؛ إذ التقى بالجميع تقريبًا من أحزاب سياسية, ومنْظُمات, وجمعيات, ونقابات, وحتى صحفيين وفنانين, وفي ما وكأنه تعويم للمشاورات وتوسيعها لتشمل أطياف المجتمع المعنية, وغير المعنية بالحكومة, وظل (الحبيب الجملي) يشدِّد للجميع على استقلاليته, وهو ما يبدو أنه نجح في إبرازه نسبيًا, فضلًا عن نجاحه في الحدّ من حالة التوتر التي سبقت تعيينه, لاسيما من جانب حزب التيار الديمقراطي وحزب حركة الشعب, والتقى أيضًا بالأحزاب الممثلة في مجلس نواب الشعب (البرلمان) الكبرى والصغرى, ومنها حزب حركة النهضة الإسلامي, وحزب التيار الديمقراطي, وحزب حركة الشعب, وائتلاف الكرامة, وتحيا تونس, والإصلاح الوطني, وكذلك الكتل الصغيرة, مثل: حركة مشروع تونس, وحزب حركة نداء تونس, وحزب الرحمة, وحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري, وحزب آفاق تونس, وحزب أمل وعمل المستقلة, وطلب رئيس الحكومة المكلف من ممثلي الأحزاب والائتلافات التي التقاها بالمشاركة في تأليف لجنة بين مختلف الأحزاب والمنظمات الوطنية, لتحديد ملامح البرنامج العامّ للحكومة وتوجهاتها, كما بحث مقترح إعادة هيكلة الحكومة في سياق التقليل من عدد أعضائها ودمج الوزارات ذات الاختصاصات والمهامّ المتقاربة[٤٣].

وأعلن رئيس الحكومة المكلف (الحبيب الجملي) يوم الأربعاء ((٢٠٢٠/١/١)), عن انتهائه من تحديد حكومة الكفايات المستقلة, وعرضها على رئيس الجمهورية (قيس

سعيد) وامتنع عن تقديم قائمة بأسماء الوزراء, مؤكدًا أنها ستنشر حال إرسالها من جانب رئيس الجمهورية إلى أعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان), من أجل عقد جلسة عامة لنيلها الثقة, مضيفًا أن رئيس الجمهورية لم يتدخل في تكوين الحكومة إلا بشأن وزارتي الدفاع والخارجية وفقًا لما نصَّ عليه دستور عام ٢٠١٤, مشُددًا على إن حزب حركة النهضة الفائز في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٩ ملتزم بخيار حكومة الكفايات؛ إذ أكد إن المقياس الأساس لأداء أعضاء الحكومة هو مدى توافقهم في تنفيذ برامجهم, ويلزم كلّ وزير بإعداد مشروع برنامج لوزارته في الشهر الأول ليتمّ تدارسه في إطار مجلس الوزراء, ثم أمام أعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان), وحّيا رئيس الحكومة المكلف الأحزاب السياسية كافة ولاسيما حزب حركة النهضة الإسلامي الذي قدم موافقته على المؤشرات التي ضبطها لتحقيق شرطَي الاستقلالية, والنزاهة لدى الوزراء, وهو ما قاد إلى اقتراح حكومة كفايات التي تعد الخيار الأصلح لتونس في هذه المرحلة؛ إذ سينكبّ الوزراء على عملهم لحلّ الإشكاليات دون مآرب شخصية وحزبية(٤٤).

وبعد فشل الحكومة المقترحة في نيل ثقة مجلس نوّاب الشعب (البرلمان), صوَّتَ اثنان وسبعون نائبًا بالموافقة, على حين رفضها مئة وأربعة وثلاثون نائبًا, وتحفظ ثلاثة نوّاب عن أصواتهم, ينص الفصل (التاسع والثمانون) من الدستور التونسي لعام ٢٠١٤, ((على أن يجري رئيس الجمهورية مشاورات مع الأحزاب السياسية والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر لتشكيل حكومة في أجّل أقصاه شهر, وفي حال فشل حكومة التكليف الثانية في نيل الثقة, يحقُ لرئيس الجمهورية حلّ مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجّل أدناه خمسة وأربعون يومًا وأقصاه تسعون يومًا))، وأثر فشل حكومة (الحبيب الجملي), شرع رئيس الجمهورية (قيس سعيد) مباشرةً في تفعيل ما ينصّ عليه الدستور لعام ٢٠١٤ لمثل هذه الحالات, إذ التقى رئيس مجلس نواب الشعب (راشد الغنوشي), وأجرى معه مشاورات بهذا الشأن, مؤكدًا ضرورة

احترام الدستور, إذ اكتفت رئاسة الجمهورية بتوجيه كتاب إلى الأحزاب السياسية, والائتلافات, والكتل البرلمانية تدعوها فيه إلى تقديم مقترحاتها مكتوبة بشأن الشخصية التي ترى أنها الأقدر على تكوين حكومة, مع بيان دواعي هذا الاختيار والمعايير التي تمّ اعتمادها في ذلك, ويرجح أن يسميّ رئيس الجمهورية شخصية جديدة لتكوين الحكومة, قبل انتهاء المدّة الدستورية المحددة في ((٢٠كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠))[٤٥].

٢- تكليف (إلياس الفخفاخ) في يوم ((٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠))

حال تكليفه بتكوين الحكومة الجديدة، من قبل رئيس الجمهورية (قيس سعيد) في ((٢٠كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠))، حدُد (إلياس الفخفاخ) الخطوط العامة للمشاورات واللقاءات التي ينوي إجراءها مع الأحزاب, والكتل البرلمانية, والمنظمات, والشخصيات السياسية لتشكيل فريقه الحكوميّ، متعهدًا بالعمل على بناء أوسع تحالف سياسيّ بعيدًا عن أيّ إقصاء, أو محاصصة حزبية مع الوفاء للتوجه الأغلبيّ قبل أن يستدرك, ويستثني حزبي قلب تونس الذي يتزعمه (نبيل القروي)، مؤكدًا أن الائتلاف الحكوميّ سيقتصر على الأطراف التي دعمت رئيس الجمهورية (قيس سعيد) في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩[٤٦].

وعدُ قرار (إلياس الفخفاخ) استثناء حزب قلب تونس من المشاورات أول محطات التجاذب السياسيّ بينه وبين حركة النهضة الحاصل على الكتلة البرلمانية الأكبر، وهي التي طالبته باعتماد «أوسع قاعدة حزبية وبرلمانية في حكومة وحدة وطنية لا تقصي إلا من أقصى نفسه», وبرّر حزب حركة النهضة الإسلاميّ طلبه برفضه المبدئي لإقصاء أي طرف، ولاسيما أن كتلة حزب قلب تونس تمثل الكتلة الثانية في مجلس نواب الشعب، وكذلك بحاجة المشهد السياسي والبرلماني القادم إلى أوسع توافق سياسي ممكن لضمان تمرير القوانين الأساسية, وتفعيل المؤسسات السيادية, وعلى رأسها المحكمة الدستورية، التي تتطلّب موافقة ثلثي النواب، وهو نصاب يصعب تحقيقه في

حال بقاء حزب قلب تونس في المعارضة، إذ أكد حزب حركة النهضة الإسلاميّ أن على الحكومة البحث عن شرعيتها لدى البرلمان الذي سيصوّت على منحها الثقة، وليس لدى الرئيس, وعبّر حزب حركة النهضة الإسلاميّ عن استعداده لجميع الخيارات، بما فيها الذهاب إلى انتخابات جديدة في حال إصرار (ألياس الفخفاخ) على موقفه وقبل انتهاء الآجال الدستورية بأيام قليلة، وفي مسعى لجسرهُوّة الخلاف بينه وبين حركة النهضة، اجتمع (إلياس الفخفاخ) بوفد من حزب قلب تونس، غير أن الاجتماع لم يسفر عن توسيع الائتلاف الحكومي(٤٧).

وفي ضوء ذلك, تواصلت اللقاءات بين رئيس الجمهورية (قيس سعيد), و (نور الدين الطبوني) الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل, من أجل العمل على تجاوز الاستقطاب السياسيّ الحاصل وإيجاد حلٍّ لأزمة تكوين الحكومة، سعى فيها إلى تقريب وجهات النظر وإيجاد حلّ وسط يُرضي الجميع, في سبيل استكمال مسار تشكيل الحكومة؛ وقد تسير الأزمة في اتجاه الانفراج ما لم تحصل أيّ مفاجآت, أو تطورات جديدة في علاقة خاصّة بقرار مجلس الشورى لحركة النهضة، وبحسب تصريح مقتضب لرئيس حزب قلب تونس (نبيل القروي) فإن حكومة (إلياس الفخفاخ) ستحظى بثقة البرلمان لتجنيب البلاد سيناريو حلّ البرلمان الذي يدفع إليه رئيس الجمهورية (قيس سعيد)(٤٨).

لذا, تكَّون الفريق الحكوميّ الذي أعلن عنه (إلياس الفخفاخ) من ثلاثين وزيرًا وكاتبي دولة اثنين, نصفهم من المستقلين ونصفهم من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة وتوزِّعت الحقائب الوزارية المسندة إلى الأحزاب والكتل البرلمانية بين حزب حركة النهضة الإسلاميّ (سبع حقائب وزارية), والتيار الديمقراطي (ثلاث حقائب وزارية), وحركة الشعب وحركة تحيا تونس, وكتلة الإصلاح الوطني حقيبتان لكلٌ منها؛ إذ سعى رئيس الوزراء المكلف (إلياس الفخفاخ) لتحقيق توازن نسبيّ بين حجم الكتل البّرلمانية وحضورها في الفريق الحكومي(٤٩).

وفي ضوء ذلك, صوَّت أعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان) على منح الثقة لحكومة (إلياس الفخفاخ) بموافقة مئة وتسعة وعشرين نائبًا, ورفض سبعة وسبعون أخرون, وتحفظ نائبًا واحدًا فقط, وذلك في صباح التاسعة من يوم الأربعاء الموافق (٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٠)[٥٠].

وبعد تسلّم رئيس الوزراء (إلياس الفخفاخ) مهامّه بصفة رسمية يوم الجمعة في (٢٨شباط/ فبراير ٢٠٢٠)، شرعت الحكومة التونسية الجديدة في تنفيذ برنامج عملها الذي سيركز على ملفات ثقيلة، وفي مقدّمتها الملفات الاقتصادية, والاجتماعية, ومعالجة البطالة، وجلب الاستثمارات، وإنعاش الاقتصاد, ونظم حفل تسليم وتسلّم رئاسة الحكومة الجديدة في دار الضيافة بقرطاج (الضاحية الشمالية للعاصمة)، بحضور فريق الحكومة المنحلة، يتقدُمهم رئيس الوزراء السابق (يوسف الشاهد)، والفريق الحكومي الجديد, وعلى رأسه (إلياس الفخفاخ)، وممثلي المنظمات الوطنية والهيئات الوطنية، وعدد من ممثلي الأحزاب السياسية, وطلب من التونسيين دعم الاستقرار السياسي، مشيراً إلى أنّ سنة واحدة لا تكفي الحكومة لإنجاز البرنامج الحكوميّ وعلينا أن نتعاون جميعًا؛ لأن إنقاذ تونس هو هدفنا؛ إذ وضع في أعلى سُلَّم اهتمامات الحكومة المنتظرة مقاومة الجريمة, وعدم احترام القانون، ومقاومة غلاء الأسعار والغشّ، وتوفير متطلبات العيش الكريم، والتصدّي للمحتكرين، ومقاومة التهريب، ومراقبة مسالك التوزيع، والتصدي للمحتكرين، فضلًا عن إنعاش الاقتصاد التونسيّ[٥١].

المطلب الثالث: رؤية مستقبليّة

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته البلاد في التحوّل الديمقراطي؛ وبعد ذلك العمل على ترسيخه مستقبلاً؛ إذ يبدو المسار الديمقراطي في تونس طري العود, ولكنه يترسخ مع كل استحقاق انتخابي جديد, وهو ديناميكية تتغذى على مجمل الممارسات السياسية السائدة, وتنضبط في مجملها مع الخيار الديمقراطي بإكراهاته وإغراءاته, ونجح الخيار الديمقراطي في بناء اجتماع سياسي جديد وتأسيسه يرتكز على قواعد مختلفة,

وفي قطيعة مع الأنظمة السياسية غير الديمقراطية التي جاءت بها مرحلة ما بعد الاستقلال عام ١٩٥٦, وأن الاجتماع السياسيّ مستوعباً لكلّ مكوّنات المجتمع وتعبيراته السياسية, في ما يشبه الحاضنة التي لا تقصي ولا تستثني أحداً, فضلاً عن أنّ الشرط الأساس لقيام التحوّل واستمراره يتمثل في مدى قدرة النخبة السياسية التونسية المتباينة على تنظيم الحوارات بهدف الوصول إلى سياسة التوافقات بمختلف أنواعها (٥٢).

وفي ضوء ذلك, يمكن إيضاح أنّ التحديات السياسية, والاقتصادية التي تواجهها تونس كبيرة, لكن التشرذم يجب ألّا يمثل عقوبة بالإعدام, بل يمكن أن يكون مثمراً؛ فالديمقراطية المستدامة تتغذى على التعددية, وهي أفضل بكثير من الهيمنة الحزبية؛ إذ تحولت السباقات الانتخابية المستدامة إلى اختبارات للاندماج الديمقراطيّ وعمليات للتعلم ومراكمة الخبرات, وبفضل هذه العلميات, فإن هذه الدولة المغاربية التي يقلّ عدد سكانها عن أحد عشر مليون نسمة, تبني تدريجياً رأس مال مدنياً وتشرك شبابها في عملية التعلم الديمقراطي, ولأنها تعد دولة شحيحة الموارد تستطيع الاستفادة من ديمقراطيتها الناشئة؛ لتصبح رائدة عربية في تطوير سياسات شاملة تعزّز وتدعم الديمقراطية المستدامة التي تلبي المعايير العالمية والمحلية على سواء, ثمّ أنّ دخولها المبدئيّ في "نادي الدول الديمقراطية" الدولي يقدّم فرصة ممتازة لها لتنمية العلاقات الدبلوماسية, والاقتصادية؛ بل وحتى الثقافية مع بقية الدول الديمقراطية الأخرى (٥٣).

يُلحَظ ممّا تقدم, ان الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٩عُدّت نقلة نوعية في المسار الديمقراطيّ, وترسخ ثقافة التداول السلمي للسلطة, وأن النخب التونسية متمسكون وماضون في احترام الآجال الدستورية الخاصة بالانتخابات رغم التحُديات, والتطورات في المشهد السياسيّ داخل البلاد.

الخاتمة:

تُعّد تونس المثال الوحيد في المنطقة العربية الذي حقّق تقدمًا في عملية التحول الديمقراطي؛ إذ أثبتت المحطات الانتخابية الرئاسية والتشريعية المتتالية بعد عام

٢٠١١مرورًا بصياغة دستور جديد للبلاد, و بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ((٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١)), والمكلف بصياغة الدستور, ختمت الدولة التونسية المرحلة الانتقالية الأولى وهي التي جاءت بعد تغيير نظام الحكم في عهد الرئيس التونسي الراحل ((زين العابدين بن علي))؛ إذ باشرت المرحلة الثانية من عملية التحوّل الديمقراطي؛ وهي العمل على إقرار دستور الجمهورية الثانية عام ٢٠١٤, من أجل تأسيس نظام حكم ديمقراطي حقيقيّ ومستقرّ؛ إذ شهدت الدولة التونسية عام ٢٠١٩, تحوّلات كبيرة وجذرية في المشهد السياسي, ومن أهم تلك الأحداث التي شهدها عام ٢٠١٩, وفاة رئيس الجمهورية الراحل ((محمد الباجي قايد السبسي)), الذي رفع وتيرة الحراك السياسيّ بالبلاد وأجبر القوى السياسية إلى تقديم الانتخابات الرئاسية على الانتخابات التشريعية, وجعل السباق نحو قصر قرطاج العنوان الأبرز في الشارع التونسي, رغم أنّ النظام السياسي برلماني؛ إذ احتكمت الطبقة السياسية الحاكمة إلى دستور عام ٢٠١٤, حيث أدى رئيس مجلس نواب الشعب (محمد الناصر) اليمين الدستورية ليتولى رئاسة البلاد مؤقتًا حتى إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة, وهي التي جرت في ((١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩)), ويؤشر هذا الإصرار على حرص النظام والطبقة السياسية إجمالًا على الدفع بعملية التغيير الديمقراطي وترسيخ مبدأ التداول السلميّ على الحكم؛ بعيدًا عن الالتفاف على الدستور التونسي لعام ٢٠١٤, أو البحث عن مسوغات لتأجيل استحقاق انتخابي يمثل أحد معالم التحول الديمقراطي, وأنّ البلاد تسير بخطى حثيثة نحو برّ الأمان, واستكمال بناء دولة المواطنة المنشودة, كما أثبتت مدى التزام التونسي وتُمسّكه بالهوية الوطنية على الرغم من الاختلافات السياسية والأيديولوجية لم تنزلق البلاد أتجاه العنف وذلك بفضل وجود هُوية متجانسة نسبيًا, فضلاً عن متانة منظمات المجتمع المدني وصلابتها وهذا يرجع إلى أسباب عدّة منها تطور درجة الوعي السياسي مع تكوين ثقافة سياسية.

الاستنتاجات:

١- تعدّ الانتخابات العملية الرسمية لاختيار المرشحين لتولي المناصب؛ إذ إنها التعبير الإجرائيّ عن مفهوم التمثيل, وإحدى المكوّنات الرئيسة لنظام الحكم الديمقراطيّ.

٢- إن التحول الديمقراطي ليس عملية ميكانيكية تحتاج منّا أن نضغط على آلة التحكم للحديث بأن تحّولنا ديمقراطيًا, وإنما هو يُعّد صيرورة تاريخية تبنى على تراكمات إصلاحية في مجالات متعددة, مفعمة بإرادة حقيقية.

٣- إنّ التحول الديمقراطي التونسي حدث بفعل جملة من الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية.

٤- إن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية تكون تونس بدأت بالإجراءات التنفيذية للتحول الديمقراطي التي أرسى قواعدها حكم "الترويكا", وتوجّت بدستور ديمقراطي, وقانون انتخابات, فضلًا عن مجموعة من الأطر التشريعية من أجل ضمان التحول الديمقراطي.

٥- عاشت تونس موسمًا انتخابيًا طويلًا؛ إذ انطلق أواخر شهر آب/ أغسطس لينتهي أواسط تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٩, ولم تفرز هذه الانتخابات تجديدًا لمؤسسات الدولة فقط, وإنما كانت تغييرًا يضع البلاد أمام مرحلة مختلفة كليًا.

٦- تُعَدّ الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٩ ثاني انتخابات رئاسية وبرلمانية, والتي أنتجت مشهدًا سياسيًّا فسيفسائيًّا؛ إذ أسدل الستار على فصل من فصول التحوّل الديمقراطي بتونس.

قائمة الهوامش:

(١) جيفري تاليف, أليستير إدواردز, القاموس الحديث للتحليل السياسي: انكليزي-عربي, ترجمة: سمير عبدالرحيم الجلبي, ط١, الدار العربية للموسوعات, بيروت, لبنان, ١٩٩٩, ص ١٤٠.

(٢) مايكل ج.روسكين, روبرت ل. كورد, جيمس أ. ميديروس والترس. جونز, مقدمة في العلوم السياسية, ترجمة: محمد صفوت حسن, ط١, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر, ٢٠١٥, ص ص ٥٨-٩٥.

(٣) عبد اللطيف حمزة القراري, الشعوب وصناعة الدستور: الديمقراطية, الأحزاب, الانتخابات, والنموذج الإسلامي, ط٢, منشورات أكاديمية أكسفورد العليا, ٢٠١٦, ص

(٤) هالة محمود عبد العال, تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية, ب.ط, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر, ٢٠١٧, ص ٣.

(٥) صالح جواد كاظم, علي غالب العاني, الأنظمة السياسية, جامعة بغداد, كلية القانون, ١٩٩٠, ص ٤٧.

(٦) مهند مصطفى, النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمرّ بتحول ديمقراطي: حالة مصر, في مجموعة باحثين, جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٤, ص ٣٢٠.

(٧) شليغم غنية, ولد عامر نعيمة, أثر النظم الانتخابية على التمثيل النسبي – حالة الجزائر, مجلة دفاتر السياسة والقانون, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, عدد خاص, نيسان/أبريل ٢٠١١, ص ١٨.

(٨) جيفري تاليف, أليستير إدواردز, القاموس الحديث للتحليل السياسي: إكليزي–عربي, مصدر سبق ذكره ص ٤٤١.

(٩) قاسم علوان سعيد الزبيدي, التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: بحث في إمكانية تداول السلطة سلمياً, ط١, دار دجلة ناشرون وموزعون, عمان, الأردن, ٢٠١٨, ص٢٥.

(١٠)حسام كصاي الحشماوي, التحول الديمقراطي في الوطن العربي: عقبات الدمقرطة وسياقات الانتقال, ط١, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, الأردنّ, ٢٠١٦, ص ١٠٠.

(١١)محمد عابد الجابري, الديمقراطية وحقوق الإنسان, ط٣, سلسة الثقافة القومية (٢٦), قضايا الفكر العربي (٢), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠٠٣, ص٨٢.

(١٢)عبد الإله بلقزيز, الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات, في مجموعة باحثين, المسألة الديمقراطية في الوطن, ط٢, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠٠٢, ص ص ١٣٨– ١٣٩.

(١٣)إسماعيل الشطي, الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية, في مجموعة باحثين, مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية, مصدر سبق ذكره, ص١٣٧.

(١٤)برهان غليون, بيان من أجل الديمقراطية, ط١, المركز الثقافي العربي, الدار البيضاء, المغرب, ٢٠٠٦, ص ١٣.

(١٥)عبد الفتاح ماضي, العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة, تقديم: نادية محمود مصطفى, ط١, دار البشير للثقافة والعلوم, القاهرة, مصر, ٢٠١٥, ص ٢١.

(١٦)ناجي عبد النور, الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي, في مجموعة باحثين, أفق جديد للتغيير الديمقراطي, تحرير: عبد الإله بلقزيز, ط٤, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠١٥, ص ص ١٥٠-١٥١.

(١٧)مصطفى الفيلالي, الثورة التونسية والبناء الديمقراطي, في مجموعة باحثين, الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق, تحرير: عبدالإله بلقزيز ويوسف الصواني, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠١٢, ص٣٠٩.

(١٨)حمادي التيزاوي, الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلي هش وغير مهيكل, في مجموعة باحثين, الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية, إشراف: المولدي الأحمر, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٤, ص ٦٤.

(١٩)وفاء صندي, غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب) (شهادة ٤٥مفكرًا وباحثًا) (رؤية تحليلية), ط١, منتدى المعارف, بيروت, لبنان, ٢٠١٤, ص ص ١٢١-١٢٢.

(٢٠)أبو يعرب المرزوقي, استئناف العرب لتاريخهم الكوني: ثورة الحرية والكرامة تونس نموذجاً, ط١, الدار العربية للعلوم ناشرون' بيروت, لبنان, ١٠١٢, ص ٥٠.

(٢١)دانيل براون, البحث الأولي والفرضيات المتصلة بالميزة الملكية (فوق النزاعات) في الانتفاضات العربية, في مجموعة باحثين, الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته, إعداد وتنسيق: محمد جمال باروت, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٨, ص ٥٦٤.

(٢٢)وفاء صندي, غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب) (شهادة ٤٥مفكراً وباحثاً) (رؤية تحليلية), مصدر سبق ذكره, ص ١٢٣.

(٢٣)محمد دده, الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية, في مجموعة باحثين, الربيع العربي إلى أين?, أفق جديد للتغيير الديمقراطي, مصدر سبق ذكره, ص ٤٥.

(٢٤)مجموعة باحثين, حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه, تحرير: أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠١٢, ص ص ١٢٢-١٢٣.

(٢٥)حمادي الرديسي, رحاب بوخياطية, التحولّ السياسي في تونس ٢٠١١-٢٠١٤: المسار والرهانات, أوراق بحثية, مبادرة الإصلاح العربي, باريس, فرنسا, آب / أغسطس ٢٠١٨, ص ٣.

(٢٦)محمود سليم هاشم شوبكي, سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠-٢٠١٥(رسالة ماجستير غير منشورة), كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين, ٢٠١٦, ص ١٢٥.

(٢٧)عبد الرزاق المختار, في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالاً, في مجموعة باحثين, الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقاربة, تحرير: محرز الدريسي, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٩, ص ٤٥.

(٢٨)بسام كراي, تسوية النزاعات الانتخابية طوال المسار الانتقالي في تونس, في مجموعة باحثين, الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة, مصدر سبق ذكره, ص ٣٩٩.

(٢٩)هيثم سليماني, التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات, تقييم حالة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, آذار/مارس ٢٠١٧, ص ص ٣-٤.

(٣٠)محمود عبد العال, تأثير سياسات الشارع في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين حالتي تونس ومصر بعد عام ٢٠١١, مجلة سياسات عربية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, العدد (٣٤) أيلول / سبتمبر ٢٠١٨, ص ٦٠.

(٣١)حفيظ هروس, سجال الهوية وأثره في الانتقال الديمقراطي في المرحلة الانتقالية: مصر وتونس- دراسة مقارنة, في مجموعة باحثين, الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته, مصدر سبق ذكره, ص ٦٧٠.

(٣٢)أنور الجمعاوي, العبور إلى الديمقراطية, مجلة سياسات عربية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, العدد (٧) آذار / مارس ٢٠١٤, ص ٦٦.

(٣٣)حمادي الرديسي, رحاب بوخياطية, التحول السياسي في تونس ٢٠١١-٢٠١٤: المسار والرهانات, مصدر سبق ذكره, ص ص١٤-١٥.

(٣٤)الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١, ص ٦.

(٣٥)تقرير عبداللطيف الحناشي, المشهد السياسي التونسي على وقع الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, قطر, ٢٥أب/أغسطس ٢٠١٩, ص ٣.

(٣٦)سهى الدريسي, المترشحون للانتخابات الرئاسية في تونس ٢٠١٩, أوراق بحثية, مبادرة الإصلاح العربي, باريس, فرنسا, ٥ايلول/سبتمبر ٢٠١٩, ص ٢.

(٣٧)وحدة الدراسات السياسية, الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ١٨أيلول/سبتمبر ٢٠١٩, ص١.

(٣٨)تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية, سلسلة تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ١٧تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١٩, ص ص٢-٣.

(٣٩)المصدر نفسه, ص ٣.

(٤٠)مورو يسلم غدا رئاسة مجلس نواب الشعب لراشد الغنوشي, ١٢تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://attounisiyoun.com/2019/11/12 تاريخ الزيارة في ٢٠١٩/١٢/٢١.

(٤١) انتخاب راشد الغنوشي رئيساً للبرلمان, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.dw.com/ar تاريخ الزيارة في ٢٠١٩/١١/٢٢.

(٤٢)تكليف الحبيب الجملي بتشكيل الحكومة التونسية, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)الرابط: https://www.alhurra.com تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٢٣.

(٤٣)وليد التليلي, الجملي وتحدي تشكيل حكومة إصلاحية تونسية, معادلات حزبية واقتصادية صعبة, ٢٥تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٩, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/11/24 تاريخ الزيارة في ٢٠١٩/١٢/٢١.

(٤٤)أمينة الزياني, الحبيب الجملي يعلن عن نجاحه في تشكيل الحكومة التونسية وهذه أبرز ملامحها, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.alaraby.com.uks تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/١/٢.

(٤٥)وحدة الدراسات السياسية, ماذا بعد فشل حكومة الجملي في انتزاع ثقة مجلس النواب, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر,١٩كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠,ص ٣.

(٤٦)وحدة الدراسات السياسية, حكومة الفخفاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٤شباط/ فبراير ٢٠٢٠, ص ١.

(٤٧)المصدر نفسه.

(٤٨)دنيا حفصة, بعد ماراطون اللقاءات وتدخلات قيس سعيد ونور الدين الطبوبي: هل تمرّ حكومة إلياس الفخفاخ بتركيبتها المعدلة؟, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://ar.lemaghreb.tn تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٣/٢٩.

(٤٩)وحدة الدراسات السياسية, حكومة الفخفاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم, مصدر سبق ذكره, ص ٢.

(٥٠) البرلمان التونسي يمنح الثقة لحكومة الفخفاخ, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.mubasher.info/news/ تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٣/٢٩.

(٥١)المنجي السعيداني, الفخفاخ يتسلم الحكومة ويريد استقراراً سياسياً: الوزارة التونسية الجديدة تواجه تحديات اقتصادية كبيرة, الشرق الاوسط: جريدة العرب الدولية, لندن, العدد (١٥٠٦٨) ٢٨شباط /فبراير ٢٠٢٠, الرابط: https://aawsat.com/home/article/2154881/ تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٤/٢١.

(٥٢)جلال الورغي, الانتخابات التونسية...الاستحقاق الوطني في سياقه العربي, مقال منشور في ١١أيلول/سبتمبر ٢٠١٩, عن طريق الرابط المتاح: https://www.alquds.co.uk تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٢.

(٥٣)تقرير: العربي صديقي, التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات ٢٠١٩ بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة, ٤تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩, ص ١٥.

قائمة المصادر والمراجع:

i. أبو يعرب المرزوقي, استئناف العرب لتاريخهم الكوني: ثورة الحرية والكرامة تونس نموذجاً, ط١, الدار العربية للعلوم ناشرون' بيروت, لبنان, ٢٠١٢.

ii. إسماعيل الشطي, الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية, في مجموعة باحثين, مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية, مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، ١٢ مارس/ آذار ٢٠٠٣.

iii. أمينة الزياني, الحبيب الجملي يعلن عن نجاحه في تشكيل الحكومة التونسية وهذه أبرز ملامحها, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.alaraby.com.uks تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/١/٢.

iv. انتخاب راشد الغنوشي رئيساً للبرلمان, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.dw.com/ar تاريخ الزيارة في ٢٠١٩/١١/٢٢.

v. الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

vi. أنور الجمعاوي, العبور إلى الديمقراطية, مجلة سياسات عربية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, العدد (٧) آذار / مارس ٢٠١٤.

vii. البرلمان التونسي يمنح الثقة لحكومة الفخفاخ, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.mubasher.info/news/ تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٣/٢٩.

viii. برهان غليون, بيان من أجل الديمقراطية, ط١, المركز الثقافي العربي, الدار البيضاء, المغرب, ٢٠٠٦.

ix. تقرير عبداللطيف الحناشي, المشهد السياسي التونسي على وقع الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, قطر, ٢٥أب/أغسطس ٢٠١٩.

x. تقرير: العربي صديقي, التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات ٢٠١٩ بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة, ٤تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

xi. تكليف الحبيب الجملي بتشكيل الحكومة التونسية, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)الرابط: https://www.alhurra.com تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٢٣.

xii. تونس: المشهد السياسي في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية, سلسلة تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ١٧تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

xiii. جلال الورغي, الانتخابات التونسية...الاستحقاق الوطني في سياقه العربي, مقال منشور في ١١أيلول/سبتمبر ٢٠١٩, عن طريق الرابط المتاح: https://www.alquds.co.uk تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٨/١٢.

xiv. جيفري تاليف, أليستير إدواردز, القاموس الحديث للتحليل السياسي: انكليزي–عربي, ترجمة: سمير عبدالرحيم الجلبي, ط١, الدار العربية للموسوعات, بيروت, لبنان, ١٩٩٩.

xv. حسام كصاي الحشماوي, التحول الديمقراطي في الوطن العربي: عقبات الدمقرطة وسياقات الانتقال, ط١, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, الأردنّ, ٢٠١٦.

xvi. حمادي الرديسي, رحاب بوخياطية, التحولّ السياسي في تونس ٢٠١١-٢٠١٤: المسار والرهانات, أوراق بحثية, مبادرة الإصلاح العربي, باريس, فرنسا, آب / أغسطس ٢٠١٨.

xvii. دنيا حفصة, بعد ماراطون اللقاءات وتدخلات قيس سعيد ونور الدين الطبوبي: هل تمرّ حكومة إلياس الفخفاخ بتركيبتها المعدلة؟, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://ar.lemaghreb.tn تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٣/٢٩.

xviii. سهى الدريسي, المترشحون للانتخابات الرئاسية في تونس ٢٠١٩, أوراق بحثية, مبادرة الإصلاح العربي, باريس, فرنسا, ٥ايلول/سبتمبر ٢٠١٩.

xix. شليغم غنية, ولد عامر نعيمة, أثر النظم الانتخابية على التمثيل النسبي – حالة الجزائر, مجلة دفاتر السياسة والقانون, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, عدد خاص, نيسان/أبريل ٢٠١١.

xx. صالح جواد كاظم, علي غالب العاني, الأنظمة السياسية, جامعة بغداد, كلية القانون, ١٩٩٠.

xxi. عبد الإله بلقزيز, الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات, في مجموعة باحثين, المسألة الديمقراطية في الوطن, ط٢, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠٠٢.

xxii. عبد الفتاح ماضي, العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة, تقديم: نادية محمود مصطفى, ط١, دار البشير للثقافة والعلوم, القاهرة, مصر, ٢٠١٥.

xxiii. عبد اللطيف حمزة القراري, الشعوب وصناعة الدستور: الديمقراطية, الأحزاب, الانتخابات, والنموذج الإسلامي, ط٢, منشورات أكاديمية أكسفورد العليا, ٢٠١٦.

xxiv. مجموعة باحثين, الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقاربة, تحرير: محرز الدريسي, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٩.

xxv. قاسم علوان سعيد الزبيدي, التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: بحث في إمكانية تداول السلطة سلمياً, ط١, دار دجلة ناشرون وموزعون, عمان, الأردن, ٢٠١٨.

xxvi. مايكل ج.روسكين, روبرت ل. كورد, جيمس أ. ميديروس والترس. جونز, مقدمة في العلوم السياسية, ترجمة: محمد صفوت حسن, ط١, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر, ٢٠١٥.

xxvii. مجموعة باحثين, أفق جديد للتغيير الديمقراطي, تحرير: عبد الإله بلقزيز, ط٤, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠١٥.

xxviii. مجموعة باحثين, الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته, إعداد وتنسيق: محمد جمال باروت, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٨.

xxix. مجموعة باحثين, الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية, إشراف: المولدي الأحمر, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٤.

xxx. مجموعة باحثين, جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي, ط١, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٠١٤.

xxxi. مجموعة باحثين, حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه, تحرير: أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠١٢.

xxxii. مجموعة باحثين, الربيع العربي إلى أين?, أفق جديد للتغيير الديمقراطي, بيروت ، ٢٠١٢.

xxxiii. محمد عابد الجابري, الديمقراطية وحقوق الإنسان, ط٣, سلسة الثقافة القومية (٢٦), قضايا الفكر العربي (٢), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠٠٣.

xxxiv. محمود سليم هاشم شوبكي, سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠-٢٠١٥(رسالة ماجستير غير منشورة), كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين, ٢٠١٦.

xxxv. محمود عبد العال, تأثير سياسات الشارع في عملية الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة بين حالتي تونس ومصر بعد عام ٢٠١١, مجلة سياسات عربية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, العدد (٣٤) أيلول / سبتمبر ٢٠١٨.

xxxvi. مصطفى الفيلالي, الثورة التونسية والبناء الديمقراطي, في مجموعة باحثين, الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق, تحرير: عبدالإله بلقزيز ويوسف الصواني, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠١٢,.

xxxvii. المنجي السعيداني, الفخفاخ يتسلم الحكومة ويريد استقراراً سياسياً: الوزارة التونسية الجديدة تواجه تحديات اقتصادية كبيرة, الشرق الاوسط: جريدة العرب الدولية, لندن, العدد (١٥٠٦٨) ٢٨شباط /فبراير ٢٠٢٠, الرابط: https://aawsat.com/home/article/2154881/ تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٤/٢١.

xxxviii. مورو يسلم غدا رئاسة مجلس نواب الشعب لراشد الغنوشي, ١٢تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://attounisiyoun.com/2019/11/12 تاريخ الزيارة في ٢٠١٩/١٢/٢١.

xxxix. هالة محمود عبد العال, تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية, ب.ط, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر, ٢٠١٧.

xl. هيثم سليماني, التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات, تقييم حالة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, آذار/مارس ٢٠١٧, ص ص ٣-٤.

xli. وحدة الدراسات السياسية, الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ١٨أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

xlii. وحدة الدراسات السياسية, حكومة الفخفاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ٢٤شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

xliii. وحدة الدراسات السياسية, ماذا بعد فشل حكومة الجملي في انتزاع ثقة مجلس النواب, تقدير موقف, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر, ١٩كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

xliv. وفاء صندي, غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب) (شهادة ٤٥مفكرًا وباحثًا) (رؤية تحليلية), ط١, منتدى المعارف, بيروت, لبنان, ٢٠١٤.

xlv. وليد التليلي, الجملي وتحدي تشكيل حكومة إصلاحية تونسية, معادلات حزبية واقتصادية صعبة, ٢٥تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٩, ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/11/24 تاريخ الزيارة في ٢٠١٩/١٢/٢١.

List of Sources and reference:

i. Geoffrey Taleev, Alistair Edwards, Modern Dictionary of Political Analysis: English-Arabic, translated by: Samir Abdul Rahim Chalabi, 1st Edition, Arab House of Encyclopedias, Beirut, Lebanon, 1999, .

ii. Michael J. Ruskin, Robert L. Cord, James A. Medeiros Walters. Jones, Introduction to Political Science, translated by: Muhammad Safwat Hassan, 1st Edition, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2015.

iii. Abdul Latif Hamzah Al-Qarari, Peoples and Constitution Making: Democracy, Parties, Elections, and the Islamic Model, 2nd Edition, Oxford Graduate Academy Publications, 2016.

iv. Hala Mahmoud Abdel-Al, Evaluation of Political Propaganda in Parliamentary Elections, B. T, Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2017.

v. Saleh Jawad Kazem, Ali Ghalib Al-Ani, Political Systems, University of Baghdad, College of Law, 1990.

vi. Muhannad Mustafa, Electoral Systems and their Impact on Social and Political Integration in Arab Countries Undergoing Democratic Transition: The Case of Egypt, in a group of researchers, Dialectics of Social Integration and State and Nation Building in the Arab World, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2014, p 320.
vii. Chligm Ghania, Ould Amer Naima, The Impact of Electoral Systems on Proportional Representation - Case of Algeria, Journal of Policy and Law Notebooks, University of Kassdi Merbah and Ouargla, Algeria, Special Issue, April 2011.
viii. Geoffrey Taliffe, Alistair Edwards, Modern Dictionary of Political Analysis: English-Arabic, previously mentioned source.
ix. Qassem Alwan Saeed Al-Zubaidi, Democratic Transition in the Arab World: A Study of the Possibility of Peaceful Transition of Power, 1st Edition, Tigris House Publishers and Distributors, Amman, Jordan, 2018, p. 25.
x. Hussam Kassai Al-Hashmawy, Democratic Transition in the Arab Nation: Obstacles to Democratization and Transition Contexts, Edition 1, Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2016.
xi. Muhammad Abed Al-Jabri, Democracy and Human Rights, Edition 3, National Culture Series (26), Issues of Arab Thought (2), Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2003.
xii. Abd El-Ilah Belqiziz, Democratic Transition in the Arab Nation: Obstacles and Possibilities, in a group of researchers, The Democratic Question in the Homeland, 2nd Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2002.
xiii. Ismail Al-Shatti, Kuwait and the Experience of Transition to Democracy, in a group of researchers, Entrances to the Transition to Democracy in the Arab Countries, a previously mentioned source.
xiv. Burhan Ghalioun, Statement for Democracy, 1st Edition, Arab Cultural Center, Casablanca, Morocco, 2006.
xv. Abdel Fattah Madi, Violence and Democratic Transition in Post-Revolution Egypt, Presented by: Nadia Mahmoud Mostafa, 1st Edition, Dar Al-Bashir for Culture and Science, Cairo, Egypt, 2015.
xvi. Naji Abdel Nour, Protest Movements in Tunisia and the Birth of the Second Wave of Political Liberation, in a group of researchers, A New Horizon for Democratic Change, edited by: Abdelilah Belkziz, 4th Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2015.
xvii. Mustafa Filali, The Tunisian Revolution and Democratic Construction, in a group of researchers, The Revolution and the Democratic Transition

in the Arab World Towards a Road Plan, edited by: Abd al-Ilah Belqiziz and Youssef al-Suwani, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2012.

xviii. Hammadi Tizawi, Excessive Social Sensitivity to a Fragile and Unstructured Local Economy, in a group of researchers, The Tunisian Revolution Al-Qadah Al-Local Under the Microscope of Human Sciences, supervised by: Al-Mouladi Al-Ahmar, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2014, p.

xix. Wafa Sindi, The absence of a civilized vision in the Arab revolutionary movement (the crisis of the elite and the people) (Testimony of 45 thinkers and researchers) (Analytical vision), Edition 1, Knowledge Forum, Beirut, Lebanon, 2014.

xx. Abu Yarub Al-Marzouki, The Arabs 'Resumption of Their Cosmic History: The Revolution of Freedom and Dignity, Tunisia as a Model, 1st Edition, The Arab Science House Publishers' Beirut, Lebanon, 2012.

xxi. Daniel Brown, Initial Research and Assumptions Related to the Royal Advantage (Beyond Conflict) in the Arab Uprisings, in a group of researchers, The Arab Revolutions: Difficulty and Implications for Democratic Transition, prepared and coordinated by: Muhammad Jamal Barout, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2018.

xxii. Wafa Sindi, The absence of a civilized vision in the Arab revolutionary movement (the crisis of the elite and the people) (testimony of 45 thinkers and researchers) (an analytical vision), a previously mentioned source.

xxiii. Muhammad Dadda, The Arab Mass Movement: A Revolution or an Industry for a Political Opportunity, in a group of researchers, The Arab Spring Where to ?, A New Horizon for Democratic Change, a previously mentioned source.

xxiv. A Group of Researchers, The State of the Arab Nation 2011-2012: Dilemmas and Prospects for Change, Edited by: Ahmed Youssef Ahmed and Nevin Massaad, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2012.

xxv. Hammadi Al-Radissi, Rehab Boukhaiatia, Political Transformation in Tunisia 2011-2014: The Path and Stakes, Research Papers, Arab Reform Initiative, Paris, France, August 2018.

xxvi. Mahmoud Salim Hashem Shobaki, Ennahda Movement's Policies and Their Impact on Democratic Transition in Tunisia 2010-2015 (Unpublished Master Thesis), College of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine, 2016.

xxvii. Abd al-Razzaq al-Mukhtar, On Electoral Engineering for Transition Stages: The National Constituent Assembly Elections in Tunisia, as an example, in a group of researchers, Elections and Democratic Transition: Approaches to Approaches, Edited by: Mehrez Al-Dreesi, First Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2019.

xxviii. Bassam Kray, Settlement of Electoral Disputes Throughout the Transitional Process in Tunisia, in a group of researchers, Elections and Democratic Transition: Comparative Approaches, previously mentioned source, p. 399.

xxix. Haitham Soleimani, Political Consensus in Tunisia: Stations and Pitfalls, Case Assessment, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, March 2017.

xxx. Mahmoud Abdel-Al, The Impact of Street Politics on the Democratic Transition Process: A Comparative Study of the Cases of Tunisia and Egypt After 2011, Siyasat Arabia Journal, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, Issue (34) September 2018.

xxxi. Hafeez Harous, Identity Contest and its Impact on Democratic Transition in the Transition: Egypt and Tunisia - A Comparative Study, in a group of researchers, The Arab Revolutions: The Difficulty of Democratic Transition and Its Prospects, a previously mentioned source.

xxxii. Anwar Al-Jamawi, Transit to Democracy, Arab Siyasat Magazine, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, Issue (7) March 2014.

xxxiii. Hammadi Al-Radissi, Rehab Boukhiatia, The Political Transformation in Tunisia 2011-2014: The Path and the Stakes, a previously mentioned source.

xxxiv. The Tunisian elections, a historic milestone on the road to democratic transition, Position Assessment, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, October 2011.

xxxv. Report by Abd al-Latif al-Hanashi, Tunisian political scene on the impact of premature presidential elections, Al Jazeera Center for Studies, Doha, Qatar, 25 August 2019.

xxxvi. Soha Al-Dreesi, Candidates in Tunisia's 2019 Presidential Elections, Research Papers, Arab Reform Initiative, Paris, France, 5 September 2019.

xxxvii. Political Studies Unit, Presidential Elections in Tunisia: A Reading of the Results of the First Round, A Position Assessment, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 18 September 2019, p. 1.

xxxviii. Tunisia: The Political Landscape in Light of the Results of the Presidential and Legislative Elections, A Position Assessment Series, The

Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, October 17, 2019.

xl. Moro hands over the presidency of the Assembly of the Representatives of the People tomorrow to Rashid Ghannouchi, 12 November 2019, looking at the international information network (internet) link: https://attounisiyoun.com/2019/11/12 Date of visit 12/21/2019.

xli. Rashid Ghannouchi was elected Speaker of Parliament. Look at the international information network (internet), link: https://www.dw.com/ar. Date of visit: November 22, 2019.

xlii. Assigning Habib Jemli to form the Tunisian government, look at the international information network (internet) link: https://www.alhurra.com Date of visit 11/11/2019.

xliii. Walid Al-Talili, Al-Jamli and the challenge of forming a Tunisian reform government, difficult partisan and economic equations, 25 November 2019, looks at the international information network (internet) link: https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/11/24 date Visited 12/21/2019.

xliv. Amina Zayani, Habib Jemli announces his success in forming the Tunisian government, and these are its most prominent features. He looks at the international information network (internet) link: https: //www.alaraby.com.uks Date of visit: 01/01/2020.

xlv. Political Studies Unit, What happens after the Jemli government failed to extract the confidence of the House of Representatives, an assessment of the position, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 19 January 2020.

xlvi. Political Studies Unit, Government of Fakhfakh: From Difficulty in Formation to Challenges of Governance, Position Assessment, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, February 24, 2020,.

xlviii. Donia Hafsa, after the marathon of the meetings and the interventions of Qais Saeed and Nur al-Din al-Taboubi: Is the government of Ilias al-Fakhfakh going through its modified composition?

xlix. Political Studies Unit, Government of Fakhfakh: From Difficulty in Formation to Challenges of Governance, a previously mentioned source.

l. The Tunisian parliament gives confidence to the government of Fakhfakh, looks at the international information network (internet), the link: https://www.mubasher.info/news/, the date of the visit is 3/29/2020.

li. Al-Munji Al-Saidani, Al-Fakhfakh takes over the government and wants political stability: The new Tunisian ministry faces major economic challenges, Middle East: Al-Arab International Newspaper, London, Issue

(15068) February 28, 2020, link: https://aawsat.com/home/article/ 2154881 / the date of the visit is 4/21/2020.

lii. Jalal Al-Ourgi, the Tunisian elections ... the national entitlement in its Arab context, an article published on September 11, 2019, via the available link: https://www.alquds.co.uk, visit date 8/12/2020.

liii. Report: Elaraby Siddiqui, Sustainable Democratic Transition in Tunisia: Presidents of 2019 between a new and an opposing policy, 4 November 2019.